

المجتمع المدني : من مفهوم ملتبس إلى ممارسة تتخطى الحدود القومية

أ.د/ جغيم الطاهر
أحلام بولكعبيات طالبة دكتوراه
جامعة قسنطينة

المخلص :

Résumé :

Cet article traite de la «société civile» , notion entourait d'ambiguïté , mais qui référerait à une tendance au privé sur le plan économique, et à l'implication des citoyens à la gestion des affaires publiques sur le plan politique.

En s'éloignant des partis politiques et également des idéologies, la société civile comptait donner un nouveau souffle à la démocratie à travers une participation directe et active des citoyens.

C'est le cas aux pays développés, par contre, la société civile au tiers- monde reste encore au-deçà des attentes, car elle ne fait qu'aider les gouvernements non élus à soumettre les opposants et les groupes politiques qui réclament le changement.

Quant aux subventions, les gouvernements au tiers monde ne cessaient d'exprimer ses inquiétudes par rapport à toute aide fournie à la société civile par l'étranger.

يتناول هذا المقال « المجتمع المدني » و هو مفهوم ملتبس لكنه يشير إلى التوجه نحو القطاع الخاص على الصعيد الاقتصادي، و إلى المشاركة في إدارة الشأن العام على المستوى السياسي.

غير أن الواقع غالبا ما يكون أقل من هذا الطموح. فالفكرة تبدو أقرب إلى الحلم في عالم فقد فيه الإنسان الإيمان بجذوى الإيديولوجيات.

و في بلدان العالم الثالث ينظر إلى ممارسات المجتمع المدني على أنها امتداد لسلطة الدولة و أنه وسيلة لاستنزاف أموال الجهات الدولية المانحة دون تقديم الكثير في الطريق نحو الإصلاح و اعتباره أداة للسيطرة على الجماعات الاجتماعية و السياسية الجديدة.

و هناك توجس لدى الحكومات إزاء المساعدات التي يتلقاها المجتمع المدني من الخارج وهناك خوف من وجود أجنداث سرية من وراء ذلك.

مقدمة

اتسع نشاط المجتمع المدني خلال الثلاثين سنة الأخيرة في كل جهات العالم، سواء في دول الجنوب كما في دول الشمال . هذه الظاهرة لفتت انتباه الباحثين و تسببت في إطلاق نقاش كبير حول هذا « التنظيم الجديد » و تأثيراته المحتملة على الدولة و المجتمع . ونظراً لأن النقاش الدائر حول " المجتمع المدني " لم يظل أكاديمياً صرفاً، بل اتخذ طبيعة الممارسة العملية ، فإنه يمكن القول أن مصطلح " المجتمع المدني " تحول إلى شعار تعبوي لمختلف القوى والفئات الاجتماعية الساعية إلى إجراء تغييرات عميقة في المجتمع بصرف النظر عن الانتماء الأيديولوجي .

و نسعى من خلال هذا المقال إلى توضيح العلاقة بين المجتمع المدني و المجتمع السياسي و الديمقراطية. إن هذه الإشكاليات لا تبدو منفصلة عن بعضها، بل هي شديدة الارتباط فيما بينها؛ حيث أنها تنتمي إلى حقل واحد.

و لتوضيح هذا الترابط يتطلب الأمر ابتداء تحليل مفهوم المجتمع المدني و ما يحيط به من لبس .

1- مفهوم يبحث عن ضبط:

يشير المحللون إلى أن مصطلح "المجتمع المدني" عاد مجدداً إلى التداول في نهاية سنوات السبعينيات من القرن الماضي مع ظهور الحركات الاجتماعية ، و خاصة بعد حالات العصيان ضد النظم الشمولية والتي برزت في أوروبا الشرقية و الوسطى خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي أما في الدول الغربية، فقد ظهرت حركات تناهض الدولة و النظام السياسي كما قاوم المواطنون نظام السوق . و انطلاقاً من هذه الحقائق تطور خطاب حول المجتمع المدني ؛ حيث أن هذا الأخير فرض نفسه كركن في مثلث : الدولة و السوق و النظام الاجتماعي (1).

و تحدث قادة الحركات الاجتماعية عندما تمكنوا من الوصول إلى الحكم في عام 1989 عن " انتفاضة المجتمع المدني ضد الدولة " ؛ حيث عادت الحياة إلى النظرية السياسية الليبرالية في مطالباتها " بدول يحكمها القانون " ، دول تحمي الحياة الخاصة من تدخل البيروقراطيات. و لم يكن بالأمر المفاجئ أن يصوغ الأوروبيون الشرقيون مفهوم المجتمع المدني على أساس الحد من سلطة الدولة ، و أن يعبر عنه الأمريكيون

بلغة "توكفيلية" جديدة عن التنظيمات الوسيطة . غير أن كلا التوجهين الفكريين يسعى لأن ينظر إلى المجتمع المدني بوصفه ميدانا للفعل الحر الديمقراطي الذي يحد من غلو سلطة الدولة. (2)

و يقول " هوارد " أن المجتمع المدني مرتبط و جزء لا يتجزأ من التقاليد الغربية الواضحة ، على الأقل في تأكيده حديثاً على الفردية و غياب القيود الإقطاعية أو شبه الإقطاعية و حرية المشاركة و التحرير و سياسات المشاركة و التعددية و اقتصاديات الطبقة و المشروعات التجارية و السوق الحرة. (3) ، هذا من حيث المنبت أو المصدر. أما " أدريان راينرت " فيسوق تعريفاً خال من أي تعقيد مؤداه : "أنه التنظيم الذاتي الديمقراطي المجتمعي المستقل عن الدولة و خارج نطاق السوق" (4). و يذهب إلى حد القول أنه "من لا يعترف بالحقوق الأساسية للإنسان و المواطنين لا يعتبر جزءاً من المجتمع المدني" (5) .

بينما لا يتردد " أورسولا نوتهيلا - فيلد فوير في اعتبار " مفهومي " مجتمع المواطنين " و " المجتمع المدني " معنيين مترادفين . (6)

من جهته ، يذهب " أندريه كورتين Andre Corten " إلى التأكيد على أن المجتمع المدني نقيض المجتمع السياسي و أنه إذا كان القصد من " مجتمع مدني " هو الشبكات التي تتكون منها الكنائس ، مؤسسات التعليم ، غرف التجارة ، المنظمات النقابية ، جمعيات الدفاع عن الحقوق و بوجه عام المنظمات غير الحكومية ، فإنه لا يوجد شك بأن المجتمع المدني يوجد في كل مكان . (7)

و مما سبق يمكننا الاستنتاج أنه عندما نتحدث عن " المجتمع المدني " ، فإنه يتبادر إلى الذهن ما يلي :

- ذلك المجتمع المستقل عن المؤسسة السياسية وعن أجهزة الدولة.
- ذلك المجتمع الذي ينشئ كيانه الذاتي ويحافظ على قوانينه ويصوغ مبادئ تنظيمه.
- و حسب هذا التصور ، فإن المجتمع المدني عبارة عن مجتمع يتألف من مواطنين أحرار قادرين على العيش المشترك بحسب القواعد التي وضعوها لأنفسهم .
- وإذا حللنا التعريف السابق أمكننا أن نستنتج بأن جوهر المجتمع المدني ، بحسب وجهة النظر هذه ، ينطوي على أفكار أساسية هي :

- فكرة " الطوعية "، أو على الأصح المشاركة الطوعية التي تميز تكوينات و بنيات المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة.
- فكرة " الدور " الذي تقوم به هذه التنظيمات، والأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة، من حيث هي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير إلى علاقات التضامن .
- النظر إلى مفهوم المجتمع المدني باعتباره جزءا من منظومة مفاهيم أوسع تشتمل على مفاهيم مثل : " الفردية، المواطنة حقوق الإنسان المشاركة السياسية الشرعية الدستورية الخ .

و الواقع أن التداول الواسع لمفهوم المجتمع المدني في الخطاب المعاصر، يدعو إلى ضرورة العودة إلى الحقبة التي شهدت ولادته، ورسم الملامح العامة للتطورات التي طرأت عليه في سياق صعود أوروبا الصناعية باقتصادها وفلسفتها والحركات والثورات الاجتماعية التي ساهمت في تكريس قطيعة مع عالم العصور الوسطى.

2 - تجاوز التراث الكلاسيكي :

يمكن القول أن فكرة " المجتمع المدني " قدمت إلينا من القرنين السابع عشر والثامن عشر حيث ارتبطت بنشوء وتطور الرأسمالية. و قد تم إرساء الأسس و المكونات المعرفية والنظرية للمجتمع المدني على أيدي فلاسفة الأنوار.

وقد ظهر استخدام هذا المفهوم في هذه المرحلة ضمن سياق تحلل النمط التقليدي للمجتمع الإقطاعي؛ حيث نما الشعور بأن السياسة صناعة ، أي أنها نتيجة لعمل الإنسان والمجتمع . و كانت الحاجة ضرورية لمفهوم جديد يعكس النزوع المتزايد لاكتشاف ما سوف يسمى بالسياسة التي تعبر عن حقيقة الإنسان مقابل ما كان سائدا في الحقبة الوسيطة من انعدام السياسة كمجال عام ومشترك ومن ارتباط السياسة بالدين أو بالإرث الأرستقراطي. فبنية المجتمعات ما قبل الحديثة كانت تقتصر على ثلاث مراتب أساسية من الوجهة السياسية، رجال الدين والكنيسة، طبقة النبلاء ثم عامة الشعب. ولم يكن لعامة الشعب أي اعتبار في أي موضوع يخص ما نسميه اليوم موضوعات سياسية.

لقد كانت المشكلة الرئيسية المطروحة على متقفي القرن السابع عشر والثامن عشر الذين رافقوا تحلل النظام الاجتماعي التقليدي وتطور البرجوازية كطبقة جديدة تطمح إلى إعادة بنائه من منظورات مختلفة تلغي المراتبية الجامدة وتفتح المجال أمام هيمنة سياسية

حديثه، هي إعادة بناء السياسة على أسس غير دينية وغير أرستقراطية، أي لا ترتبط بتكليف إلهي ولا بإرث عائلي، ولكن بالمجتمع نفسه، تنبع منه وتصب فيه.

ولذلك ارتبط مفهوم المجتمع المدني في ذلك الوقت بمفهوم القانون والعقد الاجتماعي كتعبير عن الاختلاف عن العرف، والعمل بالسيادة الشعبية. إنه يجسد مفهوم السياسة الحديثة بوصفها سياسة نابعة من المجتمع البشري كما هو. ولذلك فإن كلمتي دولة ومجتمع مدني تطابقا تماما في تلك المرحلة .

ومن السياسة المدنية سوف تتبثق جميع المفاهيم الحديثة الأخرى مثل المواطنة والديمقراطية ودولة القانون والتي بشأنها قدم الكتاب الكلاسيكيون الكبار للقرنين المذكورين إسهامات معتبرة .

فالمجتمع المدني عند هيغل Hegel مثلا هو " عبارة عن حيز وسط يقع بين الأسرة و الدولة و هو مجال تقسيم العمل و إشباع الحاجات المادية كما أنه في ذات الوقت حيز مستقل يستوعب المصالح الموجودة بعيدا عن الدولة ؛ أينتنافس المصالح الخاصة و المتعارضة . و المجتمع المدني يحمي الحق المطلق للفرد و يزيد من حاجات الناس و وسائل إشباعها، عكس الدولة التي هي عنده ملتزمة بإعلاء نظرة أرقى للمصالح العام و القادرة وحدها على حماية المصلحة العامة ، لأن المجتمع المدني منظومة قلقلة و غير مستقرة، بسبب انشغال كل فرد فيها بتأمين ملكيته و تحقيق رغباته الخاصة. (8) أما غرامشي Gramsci ، فقد اعتبر المجتمع المدني مجموعة البنيات الفوقية مثل النقابات و الأحزاب و الصحافة و المدارس و الأدب و الكنيسة و يفصل مهماته عن وظائف الدولة بل و يضعه مقابل مفهوم المجتمع السياسي و يقول " يورغن هابرماس Habermas J. " أن وظائف المجتمع المدني تعني لدى غرامشي الرأي العام غير الرسمي أي الذي لا يخضع لسلطة الدولة . (9)

و المعروف أن " الهيمنة l'hégémonie " مفهوم محوري في آراء غرامشي حول دور المجتمع المدني ، حيث يشير مفهوم الهيمنة إلى طريقة تنظيم القبول الاجتماعي. فالهيمنة، إذا، ذات علاقة بالمجتمع المدني في حين أن السيطرة عائدة للدولة، أي للمجتمع السياسي. (10)

وهكذا تبني الهيمنة، كما يعاد إنتاجها ضمن شبكة من المؤسسات يسميها غرامشي "المجتمع المدني" تميزا لها عن الجانب القمعي للدولة. المجتمع المدني، إذا، هو تلك

التنظيمات ذات الطابع غير الحكومي وهذه تنظيمات طوعية تفعل فعلها عن طريق الإقناع أي من خلال الأيديولوجية. وبخلاف هذه التنظيمات، تشكل مؤسسات الدولة : الإدارات، الجيش الشرطة، القضاء، ما يسمى بالمجتمع السياسي، الذي يفعل فعله عن طريق القهر.

و شهد العقدان الأخيران من القرن العشرين إعادة اكتشاف مفهوم المجتمع المدني من تراث غرامشي لكن بعد تنقيته من بعض القضايا التي كانت موضع جدل خلال المراحل السابقة، حيث لم يحتفظ منه إلا بفكرة المنظمات والهيئات والمؤسسات الاجتماعية الخاصة التي تعمل إلى جانب الدولة لكن ليس تحت سيطرتها. وبهذا المعنى فالمقصود بالمجتمع المدني كما يستخدم اليوم هو تلك الشبكة الواسعة من المنظمات التي طورتها المجتمعات الحديثة .

و مع ذلك ، فإن الاستخدام المعاصر لمفهوم المجتمع المدني مر هو نفسه بثلاثة أطوار :

- الأول :حصل فيه انفتاح على المجتمع المدني من قبل الأحزاب والقوى والنظم السياسية بهدف إضفاء طابع شعبي عليها بدأت تفقده مع تعمق البيروقراطية. وقد تمثل ذلك بإدخال عناصر أو مسؤولين في حركات إنسانية وتنظيمات اجتماعية خيرية في التشكيلات الوزارية لتقريب السياسة من الفئات النشيطة في المجتمع .

- الثاني :جرى فيه التعامل مع المجتمع المدني بوصفه منظمات مستقلة موازية للدولة ومشاركة في تحقيق الكثير من المهام التي تم التراجع عنها. وهذا المفهوم يتوافق مع انتشار مفهوم العولمة والانتقال نحو مجتمع يحكم نفسه بنفسه ويتحمل هو ذاته مسؤولية إدارة معظم شؤونه الأساسية. وقد استخدمت " الدول الديمقراطية " مفهوم المجتمع المدني في هذه الحالة للتغطية عن تراجعها عن الإيفاء بالوعود التي قطعتها عن نفسها وتبرير الانسحاب من ميادين نشاط بقيت لفترة طويلة مرتبطة بها لكنها أصبحت مكلفة، ولا يتفق الالتزام بالاستمرار في تلبيتها على حساب الدولة مع متطلبات المنافسة التجارية الكبيرة .

- الثالث : تحول المجتمع المدني إلى قطب قائم بذاته ومركز لقيادة وسلطة اجتماعية، على مستوى التنظيم العالمي بشكل خاص، في مواجهة القطب الذي تمثله الدول المتألفة في إطار سياسات العولمة. وشيئا فشيئا يتكون في موازاة هذا القطب المعولم والقيادة الرسمية للعالم، تآلفت المنظمات غير الحكومية والاجتماعية التي

تتصدى لهذه الحسابات الاقتصادية والتجارية من منطلق إعطاء الأولوية للحسابات الاجتماعية ولتأكيد قيم العدالة والمساواة بين البشر. وفي هذه الحالة يطمح المجتمع المدني إلى أن يكون أداة نظرية لبلورة سياسة عالمية وبالتالي وطنية بديلة تستند إلى مجموعة من القيم والمعايير التي ينزع السوق الرأسمالي إلى تدميرها أو تجاوزها.

و قد حدثت تغييرات جذرية الآن في أشكال و قوالب العمل التطوعي ، حيث ظهرت إلى جانب الأعمال التقليدية في إطار الجمعيات و الاتحادات الثابتة أشكال و قوالب جديدة للعمل الذاتي المنظم في شكل مبادرات المواطنين و مجموعات الدعم الذاتي و منظمات دعم ضحايا أو غيرها من المنظمات و الشبكات الأخرى للمتطوعين معهم ... و في نفس الوقت برزت إلى جانب الدوافع التقليدية للعمل المدني مثل : " أداء الواجب " و " المساعدة " و دوافع جديدة مثل : " الرغبة في العمل الخلاق " و " تحقيق الذات " فالعمل التطوعي لا يعني فقط أداء الواجب النابع من الحب للغير و الإيثار بل يهدف أيضا إلى التعبير عن الاتجاهات و الاهتمامات الشخصية " (11)

لكن الأمر لم يلبث حتى تجاوز ذلك وجعل من المنظمات غير الحكومية، المحلية والدولية، فاعلا رئيسا إلى جانب الحكومات في تسيير الشؤون الوطنية والعالمية. و تبلور مفهوم المنظمات غير الحكومية ONG من خلال الوضعية القانونية التي كرستها لهذه المنظمات الأمم المتحدة، والدور النشط الذي أصبحت توليه لها لحل العديد من المشكلات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حتى ساد الاعتقاد اليوم أن هذه المنظمات هي الملجأ الوحيد لتنفيذ المشاريع الإنسانية الخيرية وغير الخيرية في مواجهة عجز الدولة بسبب سيطرة البيروقراطية عليها .

3 -نهاية الدولة الرابعة:

من المعروف أن الرهان المكثف على الدولة، والتمركز من حولها، منذ القرن التاسع عشر، في أوروبا أولا ثم في جميع أنحاء العالم فيما بعد، قد نشأ بسبب الآمال والأوهام الكبيرة التي كانت تحيط بعمل الدولة وقدراتها. فقد ساد الاعتقاد منذ هيجل الذي نظر إلى الدولة القومية باعتبارها التعبير الأسمى عن وصول التاريخ إلى غاياته ، حتى النظم الشمولية التي وجدت فيها الأداة المثلى للتحرر من جميع الإكراهات التاريخية والوصول بالمجتمعات إلى أعلى قمة في السيادة والتنمية والحرية. والعجيب في الأمر أن الدولة

سوف تصبح غاية في ذاتها في بعض النظم ؛ حيث جعلت من أجهزتها البيروقراطية أداة لإحكام سيطرتها على المواطنين .

والحديث عن السلطة السياسية يجرنا للحديث عن " الدولة " بوصفها التجسيد الرسمي للسلطة السياسية السائدة .

و يشير بعض الباحثين اليوم إلى مسألة تراجع مكانة الدولة في الحقبة الراهنة بالمقارنة مع موقعها من العملية الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية والثقافية، في الحقبة الكلاسيكية لبناء الدولة الحديثة، وأول ما يشيرون إليه كمصدر لهذا التراجع هو العولمة. فبما تخلقه العولمة من فضاءات تتجاوز سلطة الدولة القومية، وبما تستخدمه من تقنيات تضعف إن لم نقل تلغي سيطرة الدولة على مواطنيها وتربطهم بشبكات للاتصالات والمعلومات والتبادل الثقافي والاقتصادي معا تتعدى كثيرا الإطار الوطني التقليدي للدولة، تنشئ العولمة وضعية جديدة تجد فيها الدولة نفسها فاعلا صغيرا وضعيفا مقابل الفاعلين الجدد الكبار الذين يحتلون اليوم، أكثر فأكثر ميادين النشاط الإنساني في كل المجتمعات ويتحكمون به، نعني الشركات العالمية العابرة للحدود والقوميات والمؤسسات الدولية القائمة فوق الدول والأوطان. ويبدو الأمر كما لو أن العولمة التي تطور فضاءات عالمية للنشاطات البشرية ما فوق الوطنية تعمل بمثابة إسفين يذق بين الدولة و المجتمع، وتعمل بالتالي على زيادة الصدع والتباعد بينهما.

و الواقع أنه " منذ وقت طويل يلاحظ تحول في وظيفة الدولة ، من الدولة ذات الترتيب الوظيفي المتدرج إلى الدولة التي تدير و تفعل ، فمن خلال اجتذاب المؤسسات المجتمعية يمكن إيجاد موارد و معلومات ومن ثم إمكانيات عمل جديدة أيضا". (12)

و على عكس ما يعتقد فأن "المجتمع المدني ليس إضعافا للدولة كما قد نفهم أو نتوهم و إنما هو حاجة ماسة لقوة الدولة و لذلك فالدولة المعاصرة إذا لم يكن بجانبها مجتمع مدني فإنها سوف توجده بوسائلها و طرائقها المباشرة و غير المباشرة " (13).

و يوجد ما يشبه الإجماع حول أن " الدولة شرعت في تغيير نظرتها للمجتمع المدني من نظرة الارتياح إلى نظرة أكثر عمقا لأنها باتت مقتنعة أن من مصلحتها أن تدمج المجتمع المدني في إستراتيجيتها و أن تصيره آلة اشتغال مولدة لطاقة تعجز الدولة عن توليدها و هي طاقة تلطيف و تحفيز". (14)

4 - بديل عن الأحزاب؟

لا يوجد أحد ينتظر بشكل حقيقي تغييرا من " الأعلى " ، فالطريق اليوم بات مفتوحا في أحد أجزائه من أجل عودة كبيرة للمجتمع المدني الذي هو أساس النظام الديمقراطي الغنى الواضح ضمن حقل الفلسفة السياسية في أوروبا كما في الولايات المتحدة ، الكل يشهد على العودة إلى منابع الديمقراطية و العقد الاجتماعي . (15)

فمع بداية تسعينات القرن العشرين تصاعدت " حمى الديمقراطية " . نحن، إذن، نشهد ظاهرة ملفتة للنظر تتجلى في العودة إلى أدبيات و مفاهيم الفكر السياسي الليبرالي، بعد أن ظل الخطاب السياسي للعديد من القوى ولعقود طويلة ينتقد بلا هوادة " الديمقراطية الشكلية " و " ديمقراطية النخب " .

و تسعى الحركات الاجتماعية الجديدة التي تمثل و لو قليلا سكة الحديد التي تسير عليها المتطلبات الاجتماعية و متطلبات الجمعيات ، إلى ألا تكون السلطة أولوية بالنسبة لها و ألا تمارس عملا سياسيا خالصا . و أن تقتصر نشاطاتها بشكل مباشر و واضح على الحقل الاقتصادي ، أي السلطة الحقيقية اليوم . (16)

و هذا الزخم في الأحداث أنعش الكتابة السياسية اليوم حول المفاهيم الليبرالية، وتحولت الديمقراطية إلى محور يستقطب نظر السلطة السائدة، والمعارضة، والهيئات والتنظيمات وحتى الأفراد. ويرافق ذلك تنشيط النقاشات والسجلات حول ضرورة انبثاق وتطور مؤسسات المجتمع المدني كضمان لأن تصبح العملية الديمقراطية مستدامة. حيث أن الديمقراطية لا تنحصر في بعض الممارسات السياسية مثل التعددية الحزبية، وتنظيم الحكم طبقا لمبادئ دستورية تضمن فصل السلطات عن بعضها البعض واختيار الحكام من خلال انتخابات نزيهة. فالممارسة الديمقراطية الصحيحة في السياسة تفترض مشاركة المجتمع. ودون هذه الصيغة فإنها ستظل شكلية و سطحية. حيث أن بعض الوظائف الهامة للأحزاب قد انتقلت إلى هيئات اجتماعية أخرى . إن الثقة التي تمتعت بها لفترة طويلة تقلصت و لم تعد قائمة (17) .

فالتجربة التاريخية للنموذج الليبرالي أنتجت آليات محددة ترسخت بمرور الزمن. وتوجد العديد من الآليات، لكن هنالك أربع آليات أساسية يمكن اعتبارها تمثل مجموع الخبرة النظرية والتطبيقية للديمقراطية كعملية للحكم. وهذه الآليات هي:

- وجود نظام مفتوح يتيح حرية تشكيل الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية دون قيود.

- تداول السلطة السياسية من خلال انتخابات حرة تنافسية تتيح انتقال السلطة وفقاً لنتائجها.
- منظومة الحقوق والحريات العامة التي أصبح حضورها مقياساً لاحترام حقوق الإنسان.
- وجود آلية المؤسسة، مضمونها النظري يعتمد على وجود قاعدة تحدد اختصاصات كل جهاز من أجهزة الدولة التي هي مؤسسة المؤسسات. قبل تبلورها كان بمقدور لويس الرابع عشر أن يقول " أنا الدولة والدولة أنا "، وهو محق في ذلك لأنه كان يعبر عن حقيقة قانونية كانت قائمة بالفعل، حيث كانت إرادة الحاكم هي إرادة الدولة. الديمقراطية الحديثة تفترض " المواطن " وهو مفهوم يختلف عن مفهوم " الرعاية " في النظم السابقة على الرأسمالية.

" لقد غير المنتخبون طرق مفاضلتهم في الاختيار و أخذوا يظهرهم أسلوباً شديداً للثقل أكثر مما كان من قبل عشر سنوات. كما أصبح الإخلاص العقائدي و التوجه الطبقي يلعبان دوراً متزايداً الصغر. و صار أسلوب الحياة و جانب الهوية الثقافية يشكلان أهمية في مجتمع متنامٍ عملي و وضعي . و قد أصبحت السياسة عبارة عن ساحة سوق يقود فيه أرباب السياسة منافسة لأصوات المواطنين / المستهلكين... و تحولت الأحزاب من كونها أحزاباً ذات رؤية و برامج إلى أحزاب تنافسية موجهة بحسب الناخبين " . (18)

" كما تحول السياسيون إلى مدراء لمجموعات شركات كبيرة و بيروقراطية يعارض منطقهم التكنوقراطي أو الفني القيادي مبادئ النظام السياسي و الديمقراطي لأحزابهم . و بذلك ، فإن الأحزاب أصبحت أقرب أن تكون محركاً لأمر الدولة عن كونها وسيطاً بين المجتمع و الدولة و شجعت طبيعة الإعلام الحديث على تراخي الروابط بين المواطن و الأحزاب من خلال تهيئة منطق جديد و ديناميكية للعلم كما نهضت بأعباء الوظائف التقليدية الأحزاب مثل الوظائف الاجتماعية و الإمداد بالمعلومات . و بذلك لم تتغير هوية العلاقة بين الناخبين و الأحزاب فحسب بل تغيرت أيضاً هوية العلاقة بين الأعضاء و الأحزاب » . (19)

5- الحالة العربية و النشأة الفوقية :

يقول " عزمي بشارة " : " في الوطن العربي احتقل بمفهوم المجتمع المدني احتقالاتاً بهيجاً ، بدأت عملية ديمقراطية للحياة السياسية ، من أعلى ، و في خدمة النخبة الحاكمة في الأردن و اليمن و الجزائر و تونس و مصر . و شهدت هذه العملية ذاتها انتكاسات عديدة . و جرى ذلك كله ، خلافاً للنظريات حول الانتقال للديمقراطية في العالم الثالث ،

تلك التي تبدأ بالإصلاحات " من فوق "، في أعقاب انتفاضة جماهيرية حول قضايا اقتصادية معيشية عادة ، إلى أن تنشأ حالة تفقد فيها عملية الإصلاح السيطرة على ذاتها ، و تبدأ عملية ديمقراطية سياسية شاملة . لم يفقد الإصلاح من أعلى في الوطن العربي زمام المبادرة ، و بقيت السلطة هي مصدر " الديمقراطية " لا العكس . " (20)

و هذا يعني أن مرحلة تشييد المجتمع المدني في وطننا العربي اليوم تعني تحقيق الديمقراطية ، و ليس مجرد إقامة المؤسسات المدنية لموازنة البرلمان و الناجمة عن قصور الديمقراطية و الليبرالية ، و هي غير قائمة أصلا في الوطن العربي . (21)

و يجمع بعض الدارسين حول « ضعف المجتمع المدني في جل الأقطار العربية. و هي حقيقة موضوعية، و لكن السؤال الذي ينبغي أن يطرح في هذا السياق هو : كيف يمكن أن نتحدث عن مجتمع قوي بينما يجتاز الوطن العربي مرحلة تاريخية لا تقبل التوفيق أو التوفيق و لا ينفع في علاج أزمتة الخانقة الترميم و الترفيع و الحلول الجزئية بل هو في حاجة ملحة إلى إصلاح جذري تجمع قوى المجتمع المدني في هذا البلد أو ذاك على أهداف الإصلاح . " (22)

و الملاحظ أن " الخطاب الرسمي العربي وظف المفهوم في بعض الحالات للتصدي لمقولة الدولة الدينية " . (23) و ما يلاحظ أيضا أن هناك من يرتاب في دور المجتمع المدني في البلدان العربية و يتهمة بالتآمر و بتنفيذ أجندات أجنبية.

لذلك يذهب هؤلاء إلى وضع شروط لمسألة التعاون مع المجتمع المدني الغربي منها:
أ- أن تكون من القوى المؤمنة بقيم الحرية و المناهضة لسياسات الهيمنة و إملاء البرامج الإصلاحية على شعوب الجنوب.

ب- أن لا توظفها من وراء الستار مصالح سياسية و اقتصادية للدول الكبرى. " (24)
و في الجزائر " ترافق خلق القطاع العام مع إلغاء المجتمع المدني ، إذ أن تطور هذا الأخير توقف بمجرد أن انبثقت الدولة التسلطية التي لا تسمح بوجود فضاء سياسي عام و بأية استقلالية للمجتمع المدني عن المجتمع السياسي " . (25) حصل ذلك منذ الاستقلال و استمر إلى غاية أحداث أكتوبر 1988 التي أُنعت السلطة القيام بمراجعات كبيرة و عميقة في إدارة الحكم و الاقتصاد .

و منذ ذاك " ارتبط مفهوم المجتمع المدني بالحديث عن عمليات الانتقال التي حاول النظام السياسي الجزائري القيام بها ابتداء من النصف الثاني من الثمانينيات. و هو ما جعل

مفهوم المجتمع المدني يبدو في الحالة الجزائرية كمفهوم رسمي أكثر منه مفهوما شعبيا أو معارضا. لقد قامت السلطة السياسية من خلال وسائل الإعلام الرسمي بالحديث عن المجتمع المدني و الترويج له اجتماعيا أكثر من أي قوة اجتماعية أو سياسية أخرى بنية جعله وسيلة جديدة تنظيمية و سياسية لتوسيع قاعدة السلطة و مساعدتها على إنجاز عملية الانتقال و الخروج من الأزمة الاقتصادية و السياسية للنظام الأحادي القائم . (26)

ومما لا شك فيه أن " الغليان الجمعي الذي أعقب أحداث أكتوبر 1988 ، كان له الأثر الهام على انفتاح النظام " . (27) و كان من تداعيات ذلك الانفتاح فك الارتباط بين حزب جبهة التحرير الوطني و ما كان يعرف بالمنظمات الجماهيرية و ظهور دستور جديد يتيح حرية الحركة أمام خلق جمعيات المجتمع المدني.

6 - تدويل المجتمع المدني :

" منذ ثلاثين سنة ، نشهد تعميما على الصعيد العالمي لعمليات ديمقراطية النظم السياسية . هذا ما وصفه العالم السياسي الأمريكي " صموئيل هنتانغتون S. Huntington " في كتاب شهير له " الموجة الثالثة " للديمقراطية : بدأت في أوروبا الجنوبية (البرتغال ، اليونان ، إسبانيا) و تعمقت مع نهاية سنوات 1980 مع انهيار الاتحاد السوفيتي و الأنظمة الشيوعية و مع انفتاح عدد كبير من الأنظمة الاستبدادية في البلدان التي يطلق عليها " بلدان الجنوب " ؛ حيث أن نموذج الديمقراطية للبلدان الغربية فرض نفسه كمعيار عالمي مدعم بالمؤسسات الدولية و القوى المهيمنة " . (28)

و ينظر إلى المجتمع المدني العالمي " باعتباره جزءا من تجليات مشروع العولمة، وباعتباره مواكبا للمستوى الاقتصادي لهذه الظاهرة. وإذا دفعنا هذه المقاربة إلى أقصى حدودها أمكننا أن نستنتج أن هذا الفهم ينطلق من التبشير بنظام سياسي جديد للبشرية. فالحرية لحرارة رؤوس الأموال والتكنولوجيا وأنماط التنظيم والإنتاج المشترك أو " المصنع العالمي " يتعارض مع البنية القومية للتنظيم السياسي للعالم الموروث من القرن السابع عشر . ويحتاج الاقتصاد المعولم إلى بنية سياسية تناسبه. فالتنظيم القومي للعالم نشأ على قاعدة عملية بناء الأمة، و الحكومة العالمية يمكن أن تنشأ على قاعدة اجتماعية وبشرية عابرة للحدود القومية وهي "المجتمع المدني العالمي".

و " يعد تمويل المجتمع المدني من التطورات البارزة و الجديرة بالملاحظة في الأعوام الماضية ؛ حيث بلغ عدد المنظمات الدولية المذكورة في الكتاب السنوي للمنظمات الدولية في عام 2000 اثنين و خمسين ألف و مائتين و ثلاثين منظمة على الأقل . و قد تضاعف هذا العدد خلال العقد الماضي في حين لم يتعد 213 منظمة في أول إحصاء لها عام 1913 " . (29)

و إذا كنا قد لاحظنا وجود لبس حول مفهوم المجتمع المدني في بعده المحلي ، فهل هو أقل لبسا في بعده العالمي ؟

تتنوع محاولات الإحاطة و الإمساك به و مع ذلك يمكن إبراز معالم هذا المفهوم في بعده العالمي كالآتي :

- هو بمثابة فضاء للنشاط المنطلق من الإيمان بقيم عالمية ، على الأقل بالنسبة لقضايا حاسمة مثل السلام والعدالة والتنمية والبيئة وحقوق الإنسان.
- كما يمكن النظر إليه أيضا باعتباره ذلك النسيج من الروابط النضالية التي تنشأ على قاعدة الإيمان بالمساواة والحاجة إلى علاقات عالمية لا تقوم على التسلط أو القوة والامتياز.
- ومن حيث الفاعلين في المجتمع المدني العالمي ، يمكن القول أنه يشمل الجمعيات والروابط والنقابات والهيئات المهنية والمجالس النيابية والمننديات الفكرية والشبكات الاتصالية والهيئات الدينية.

ونظرا لأن مفهوم "المجتمع المدني العالمي" قد نما من رحم النشاطات والثقافة المدنية القومية، ثم أخذ يوسع هذه النشاطات على مستوى عالمي يستمد طاقته وعناصره البشرية من مختلف القوميات، وينظم عمله عبر روابط واتحادات عالمية أو متعددة الجنسيات أو عبر تقنيات الحركة الاجتماعية ، فإنه لابد من التساؤل عن العوامل الأساسية التي جعلت ولادة المجتمع المدني العالمي ممكنة ؟

للإجابة على هذا السؤال يمكن التأكيد على ثلاثة عوامل أساسية هي: (30)

أ - المنظمات الدولية و الثقافة العالمية التي بدأت تتبلور بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث لعبت المنظمات المتخصصة للأمم المتحدة (منظمة اليونسكو و منظمات أخرى مثل الأغذية والزراعة والصحة العالمية)، وفي مجال التنمية والتجارة لعبت دورا حاسما وكذلك في مجال حقوق الإنسان والبيئة والمرأة والأقليات .

غير أن دور الأمم المتحدة كان مقيدا بطابعها الحكومي. كما أن النخب الفكرية ذات الأفق العالمي لم تكن تتمتع بقدرات تواصلية كبيرة مع شعوبها . وهو ما حرمها من بناء النفوذ أو التأثير. ولذلك تدفقت أفكارها عبر قنوات حكومية دولية أو محلية. وبسبب تلك القيود وأوجه النقص نشأت أعداد كبيرة من المنظمات غير الحكومية العالمية ، بدءا من منظمات العلماء واتحادات المهنيين مروراً بجمعيات الدفاع مثل "منظمة العفو الدولية"، وصولاً إلى المنابر الفكرية متعددة الجنسيات في محاولة للقيام بدور تخاطب فيه جماهير العالم وحكوماته.

ب- التكنولوجيات الجديدة للاتصال : لقد أتاحت تكنولوجيا الاتصال الجديدة فرصة لتطوير قنوات أخرى لتحل جزئياً محل الأحزاب التقليدية في الحيز العام. فالأطر الجموعية ومجالس المدن والمقاطعات والأحياء والشبكات الاتصالية المكونة في الفضاء الإلكتروني وروابط الأصدقاء متعددي الجنسيات والاتحادات المهنية والمؤتمرات والمعسكرات الشبابية والعالمية والمننديات الثقافية والفكرية والحركات الاجتماعية - صارت أكثر أهمية، ليس فقط من الأحزاب السياسية، بل ومن النقابات والحركات العمالية التقليدية.

وتبين حصيلة التجربة أن هذه الأطر صارت أكثر قدرة على استيعاب طاقات الأجيال الجديدة في أوروبا وأمريكا الشمالية، وبدرجة أقل في "العالم الثالث، لأسباب عديدة: (31)

- أنها أنسب لأجيال أقل اهتماماً بالأيديولوجيات وبالثقافة السياسية من آبائهم، وأكثر تمتعاً بالإنجازات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية.

- أنها أكثر قرباً من الواقع المعيش.
- أقل بيروقراطية؛ حيث لا تستلزم انضباطاً أو تدريباً حزبياً من النمط التقليدي للعمل في الحيز العام.

- التأثير البالغ للفضاء الإلكتروني في التعارف وبناء الشبكات والتواصل ونشر الأفكار.

ج- العامل الاقتصادي : ويشمل هذا العامل جوانب مختلفة ، فالتطور العام في التكوين الاقتصادي الحديث تغلب عليه كثيراً الأنشطة الخدمية ذات الدخل المرتفع ووقت العمل الأقل (اقتصاد المعرفة).

وقد مكّن هذا التحول ملايين الناس من السفر والاحتكاك بثقافات أخرى، وكذلك بتخصيص وقت للحيز العام دون الشعور بالملل.

لكن كيف يمكن تفسير نشوء المجتمع المدني العالمي ؟

أن العولمة ليست إلا تعبيراً خاصاً عن تمدد واتساع الاعتماد المتبادل بين الدول .
والمجتمع المدني العالمي ما هو إلا الجانب الاجتماعي من العولمة .

و يصطدم هذا الطرح مع أحد أهم أدوار المجتمع المدني العالمي، وهو مناهضة العولمة في صيغتها الليبرالية الجديدة . فأقوى مظاهر تحرك المجتمع المدني العالمي كانت ضد العولمة بدءاً من "سياتل" و"كازاكي" و"روما" حتى "واشنطن" خلال عام 2002. وتبدو مناهضة العولمة كنموذج مثالي للحركات الاجتماعية العالمية.

غير أن البعض يشير إلى السياق الذي انبثقت فيه عملية النضال ضد العولمة كثورة كونية ذات أبعاد متعددة وخاصة البعد المعرفي والتكنولوجي الاتصالي.

في هذا الإطار يمكننا فهم نشوء المجتمع المدني العالمي وتبلوره ، كأحد تجليات الثورة التكنولوجية ، وما صاحبها من تغيرات عميقة في الممارسات الثقافية و الاجتماعية على المستوى الكوني. ويبدو أن العامل القوي أدى إلى سقوط الأيديولوجيات و إلى تجاوز الحداثة وبروز اهتمامات وتطلعات عالمية جديدة من ناحية.

وبوسعنا أن نرى في هذه النظرية إعادة لصياغة لفكرة "القرية الكونية" التي بشر بها عالم الاتصال " مارشال ماكلوهان M. McLuhan" . فالفكرة لا تقول بسقوط القوميات أو نهاية المرحلة القومية، ولكنها تتطلع لأنماط من التواصل والانتماء عابر للحدود القومية، بل وللحدود المرسومة بين الثقافات. فكأن " القرية الكونية " تتجاوز المفهوم الاتصالي الذي يلغي المسافات ويعكس بروز مواطنة جديدة عالمية أو كونية. (32)

و لابد من الإشارة إلى أن هذه " القرية العالمية " ليست " مدينة فاضلة " تضمن المساواة بين الجميع بل أنها في واقع الحال تحتوي على كل التناقضات السائدة على الصعيد العالمي، بما في ذلك حالة الاستقطاب الذي يرافقه تراكم الفقر من جهة وتراكم الثروة من جهة أخرى.

وتتفق هذه الفكرة مع نظرية " ما بعد الحداثة ". فالثورة على «النماذج الأساسية قد تنتهي إلى تراجع الدولة القومية كإطار للنشاطات الاجتماعية. ومن هنا تبرز فكرة " ما بعد الحداثة " القائلة بما بعد الدولة القومية. وتعكس تلك الفكرة أيضاً الثورة على النمط الكلاسيكي للسياسة أو ظهور منظور "ما بعد السياسة " .

فالساسة التقليدية ركزت على التنافس والتحزب وخاصة في النظام الديمقراطي الغربي. بينما الممارسة التي تميز الأجيال الحالية تركز على العمل المشترك والتحالفات الكبيرة العابرة للحدود.

و" أثبت المجتمع المدني أنه وسيلة للتفكير على نطاق العالم و التنفيذ على النطاق المحلي في العديد من الجبهات المتعلقة بالسياسات ؛ كما أثبت المجتمع المدني أنه أداة في توجيه برامج المساعدات الأمريكية و غيرها من المساعدات الأجنبية . و عندما لم يكن هناك وجود للمجتمع المدني في كثير من بلدان العالم الثالث ، فان الولايات المتحدة ، بما فيها الحكومة و الوكالة المركزية للتنمية الدولية و المؤسسات و جماعات المجتمع المدني الأمريكية ، كانت تنشئ مجتمعا مدنيا و تقدم له المساعدة بل كانت تبنته أيضا ، و ذلك بطبيعة الحال من أجل أغراضها القومية الخاصة و أيضا لاعتقادها بأنه يساعد الديمقراطية في العالم الثالث . " (33) و تلقي المساعدة من الخارج يثير الكثير من التحفظ من قبل الحكومات في العالم الثالث ، حيث ترى في ذلك تمويلا لزعزعة الاستقرار فيها .

و الخلاصة أن المجتمع المدني يستهدف تفعيل مشاركة الناس في إدارة شؤونهم، ومواجهة السياسات التي تؤثر في حياتهم ، من خلال نشر ثقافة تقوم على روح المبادرة ، والتأكيد على إرادة المواطنين و دفعهم للمساهمة بفعالية في تحقيق عمليات التغيير و عدم تركها للنخب الحاكمة ليتفردوا بها .

غير أنه من الساذجة المبالغة في اعتبار المجتمع المدني وصفة سحرية لإنقاذ العالم بل يجب النظر إليه في إطار تصور أوسع للسياسة و السلطة.

إذ لا شك أن أي حكومة لن تؤيد المجتمع المدني ، إذا ما أدركت أن قاعدة نفوذها سوف تتلاشى أثناء هذه العملية عن طريق حشد قطاعات اجتماعية جديدة . و لذلك ، فإنها ستحاول تأطير المجتمع المدني لتوجيهه بل حتى قمعه . و في الوقت نفسه ، ستحاول جماعات المجتمع المدني تعبئة الرأي العام للحفاظ على حريتها في التحرك . و هذا التجاذب يسفر ، بالتأكيد ، عن نتائج سياسية مريكة .

المراجع

- 1- DominiqueG., analyses bibliographiques (Haubert Maxime et Rey Pierre Philippe, les sociétés civiles face au marché, in :RevueTiers-Monde, année 2001,volume 42 numéro 165, p217.
- 2- جون اهرنبورغ ، المجتمع المدني ، ترجمة : علي حاكم صالح و حسن ناظم ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2008 ، ص 15 .
- 3- هوارد ج وياردا ، المجتمع المدني ، ترجمة : ليلي زيدان ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية ، القاهرة 2007 ، ص 13 .
- 4- أدريان راينرت ،المجتمع المدني و الإشكاليات الاجتماعية ، مقال في مؤلف جماعي بعنوان : المجتمع و العدالة تحت إشراف / توماس ماير ، ترجمة / راندا النشار و آخرون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 2010 ص61
- 5- المرجع نفسه ، ص 61 .
- 6- أورسولاتو تهيل فيلد فوير،فكرة المجتمع المدني و مبدأ الإعانة -التأسيس الاجتماعي انطلاقا من التفكير بشأن إعادة بناء الدولة الاجتماعية ، مقال في مؤلف جماعي بعنوان : المجتمع و العدالة تحت إشراف / توماس ماير، ص 85 .
- 7 -CortenA., la société civile en question , Pentecôtisme et démocratie, in n/Revue : Tiers –Monde, 2005, 46 , p169.181
- 8- ستيفن ديلو ، التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني ، ترجمة / ربيع وهبة ، منتدى مكتبة الإسكندرية ، 2000 ، ص 267 – 268 .
- 9- الحبيب الجنحاني ، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، المغرب ، 2006 ، ص 24 .
- 10- GramsciA., Textes, éditions sociales, Paris 1983, p 247
- 11- أدريان راينرت ،مرجع سابق ،ص 64 .
- 12- محمد الغيلاني ، المجتمع المدني (مقال منشور في الموقع الإلكتروني للكاتب www.tanmia.ma/article.php visite le09/02/2014
- 13- المرجع نفسه.
- 14- المرجع نفسه.
- 15- روجيه سو ، المجتمع المدني في مواجهة السلطة ،ترجمة : صلاح نيوف ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك صدر بالفرنسية عام 2003 بباريس ، ص 55 .
- 16- المرجع نفسه ، ص 64 .

- 17- رينيه كوبروس، كيف يسفر الصدام بين المجتمع المدني و العدالة في أوروبا عن ثورة شعبية حقيقية ؟ مقال في مؤلف جماعي بعنوان : المجتمع و العدالة تحت إشراف / توماس ماير، ص.117
- 18- المرجع نفسه، ص 118 .
- 19- المرجع نفسه، ص 120-121 .
- 20- عزمي بشارة ، المجتمع المدني، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، بيروت 2012 ، ص.29
- 21- المرجع نفسه ، ص46 .
- 22- الحبيب الجناحي ، مرجع سابق ، ص.13
- 23- المرجع نفسه، ص61 .
- 24- المرجع نفسه، ص65 .
- 25- توفيق المدني، المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي ، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ، 1997 ، ص951 .
- 26- عبد الناصر جابي ، العلاقات بين البرلمان و المجتمع المدني في الجزائر الواقع و الآفاق ، دراسة نشرت في مجلة " الفكر البرلماني "، تصدر عن مجلس الأمة ، العدد 15 ، 2007 ، نوفمبر 2006 ، ص 4
- 27-Groupe de recherche de l'EDES ; société civile et démocratisation : une étude comparative au nord et au sud , , in revue : Tiers-Monde ,tome XLV, n/ 178 , 2004, p453.
- 28 – Ibidem ; p444.
- 29- أديان راينرت ، مرجع سابق ، ص 65 .
- 30- صالح ياسر ، المجتمع المدني و الديمقراطية ، منشورات طريق الشعل (سلسلة قضايا فكرية)، بغداد، 2005 كما نشرته الأكاديمية العربية بالدنمارك ، ص32 .
- 31- المرجع نفسه ، ص 33 .
- 32- ديفيد هارفي ، حالة ما بعد الحداثة ، ترجمة / محمد شيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2005 ، ص 341 .
- 33- هوارد ج و ياردا ، المجتمع المدني ، مرجع سابق ، ص 131 .